تحرك عاجل

ناشطات حقوقيات يواجهن أحكاماً بالسجن

تمثل 11 ناشطة حقوقية سعودية أمام المحكمة الجنائية في الرياض ويواجهن خطر الحكم عليهن بالسجن بتهم تتعلق بنضالهن في مجال حقوق المرأة. وقد ناضلت الكثير من الناشطات اللاتي قدمن إلى المحاكمة ضد حظر القيادة المفروض على السيدات بالمملكة العربية السعودية منذ وقت طويل، وكذلك من أجل إنهاء نظام ولاية الرجل. بينما أطلق سراح سبع نساء بشكل مؤقت ومشروط، ما زالت أربع ناشطات أخريات في السجن. ولا تزال النساء الإحدى عشرة عرضة لخطر الحكم عليهن بالسجن.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
الفاكس: +966 11 403 3125
تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

في 28 مارس/آذار، كانت الناشطات عزيزة اليوسف وايمان النفجان والدكتورة رقية المحارب من بين الناشطات الحقوقيات الإحدى عشرة اللاتي قدمن إلى المحاكمة وأفرج عنهن مؤقتًا وبشكل مشروط. وفي 2 مايو/أيار، أُفرج أيضاً بصفةٍ مؤقتةٍ عن أمل الحربي والدكتورة عبير النمنكاني وميساء المانع. ولاتزال نوف عبد العزيز، ومياء الزهراني، وشادن العنزي، ولجين الهذلول قيد الاعتقال.

واعتقلت الناشطات السعوديات الإحدى عشرة منذ مايو/أيار 2018 بعد موجة الاعتقالات التي استهدفت الناشطات والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وقد ناضل الكثير من الناشطات اللاتي قُدمن إلى المحاكمة ضد حظر القيادة المفروض على السيدات بالمملكة العربية السعودية منذ وقت طويل، وكذلك من أجل إنهاء نظام ولاية الرجل.

وفي خلال الأشهر العشر الأولى، احتُجزت الناشطات الحقوقيات من دون تهمة. واعتُقلن بمعزلٍ عن العالم الخارجي من دون أن يُتاح لهن الاتصال بأسرهن أو محاميهن خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاعتقال. وفي خلال الجلسة الأولى من المحاكمة في 13 مارس/آذار 2019، اتُهمت بعض الناشطات بالتواصل مع منظمات دولية من بينها منظمة العفو الدولية، وصحافيين ونشطاء آخرين. ومنذ بداية محاكمتهن، قالت عدة نساء للمحكمة أنهن تعرضن للتعذيب، والتحرش الجنسي وأشكالٍ أخرى من سوء المعاملة في خلال الأشهر الثلاثة الأولى من احتجازهن. وقد نفت النيابة العامة هذه الادعاءات. علاوة على ذلك، يُمنع الدبلوماسيون والصحافيون باستمرار من حضور جلسات المحكمة.

لذا، نحث جلالتكم على أن تُسقطوا جميع التهم الموجهة بحق الناشطات الإحدى عشرة جميعًا، وأن تُفرجوا على الفور وبدون شرطٍ أو قيد عن اللواتي لا يزلن قيد الاعتقال، إذ أنهن سجينات رأي احتُجزن لمجرد ممارستهن السلمية لحقهن في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. كما نحث جلالتكم على أن تسمحوا للمراقبين المستقلين بالدخول إلى السجون للتحقيق في مزاعم التعذيب والمعاملة السيئة والتحرش الجنسي؛ والسماح للدبلوماسيين والصحافيين الأجانب بحضور جلسات المحكمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

AMNESTY INTERNATIONAL

معلومات إضافية

منذ مايو/أيار 2018، اعتُقل في السعودية ما لا يقل عن 15 مدافعًا عن حقوق الإنسان، من بينهم مدافعات عن حقوق الإنسان، دون أن تُوجه لهم تهم. فقد أفادت وكالة الأنباء السعودية، في 19 مايو/أيار 2018، بأن سبعة أفراد اعتُقلوا لـ "تواصلهم المشبوه مع جهات خارجية فيما يدعم أنشطتهم" و"تجنيد أشخاص يعملون بمواقع حكومية حساسة"، و"تقديم الدعم المالي للعناصر المعادية في الخارج بهدف النيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللُحمة الوطنية". وكان من بين هؤلاء الذين اعتُقلوا مدافعات حقوق الإنسان البارزات لُجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف.

وفي يوليو/تموز2018، تعرضت المدافعتان البارزتان سمر بدوي ونسيمة السادة أيضًا للاحتجاز التعسفي. ولا تزال سمر بدوي ونسيمة السادة رهن الاحتجاز دون توجيه تهم إليهما. كما وُضعت نسيمة السادة في الحبس الانفرادي منذ فبراير/شباط 2019. كما احتجزت السلطات ناشطتي حقوق المرأة نور عبد العزيز ومياء الزهراني، في يونيو/حزيران 2018، واحتُجز كذلك نشطاء تعرضوا للاضطهاد لعملهم في مجال حقوق الإنسان مثل محمد البجادي وخالد العمير. كما وردت أنباء عن اعتقال ناشطة حقوق المرأة البارزة، والأستاذة الجامعية هتون الفاسي، بعد بضع أيامٍ من رفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، في يونيو/حزيران 2018.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وردت أنباء تُفيد بوقوع أعمال تعذيب وعنف جنسي، وغير ذلك من سوء المعاملة بحق العديد من النشطاء في الأشهر الثلاثة الأولى من احتجازهم، وتضمن هؤلاء عدة سيدات معتقلات منذ مايو/أيار 2018. (انظر البيان الصحفي: المملكة العربية السعودية: أنباء تفيد بتعرض الناشطين المحتجزين للتعذيب والتحرش الجنسي).

منذ 4 أبريل/نيسان 2019، اعتقلت السلطات السعودية ما لا يقل عن 14 صحافياً وكاتباً وأكاديميًا وأفراد عائلات المدافعات عن حقوق المرأة، بمن فيهم صلاح الحيدر، نجل المدافعة عن حقوق الإنسان، عزيزة اليوسف. ومن بين المعتقلين أيضاً عبد الله الدحيلان، وهو صحافي وروائي ومدافع عن الحقوق الفلسطينية، وفهد أبا الخيل، الذي ناصر حملة "قيادة النساء للسيارات". في حملتها القمعية المستمرة، وليس من قبيل الصدفة، تستهدف السلطات السعودية، ودون شعور بالخجل، هؤلاء المواطنين الذين يشكلون جزءًا لا يتجزأ من المشهد الفكري والفني للمجتمع الناشط.

وتمثل موجة الاعتقالات التي وقعت في مايو/أيار 2018 نموذجًا للقمع المتواصل المُمارس ضد حقوق الإنسان في المملكة السعودية، واستمرار خنق حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع. فمنذ مطلع 2018، حوكم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وأُصدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، وكذلك أوامر بمنعهم من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر بسبب ممارستهم أنشطة سلمية تتعلق بحقوق الإنسان، وجاء ذلك بمقتضى أحكام قانون مكافحة الإرهاب والمراسيم المترتبة عليه، وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية (انظر البيان الصحفي: المملكة العربية السعودية: أول مدافعيْن عن حقوق الإنسان يُصدر عليهما حكم تحت قيادة ولي العهد "الإصلاحي" محمد بن سلمان).

وفي 14 مارس/آذار 2019، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نتيجة الاستعراض الدوري الشامل بشأن المملكة العربية السعودية كآلية للتدقيق في سجل حقوق الإنسان بالبلاد. وعلى الرغم من قطع وعود بالإصلاح خلال الاجتماع بجنيف، ظلّت الناشطات قيد الاحتجاز (انظر البيان العام: المملكة العربية السعودية: مدافعون عن حقوق الإنسان لا يزالون محتجزين على الرغم من وعود الإصلاح).

لغة المخاطبة المفضلة: العربية والانكليزية
يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 8 يناير/كانون الثاني 2020
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: لُجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف، وأمل الحربي، والدكتورة رقية المحارب، ونوف عبد العزيز، ومياء الزهراني، وشادن العنزي، والدكتورة عبير النمنكاني والدكتورة هتون الفاسي وميساء المانع. (صيغ المؤنث)

الرابط إلى التحرّك السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/0057/2019/ar/